



# إجتماع مجموعة تسيير المبادرة على المستوى الوزاري

مشروع مبادرة الإدارة الرشيدة في خدمة التنمية في الدول العربية

القاهرة 29 نوفمبر 2007



الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمد ماهر المجتهد

الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء

# أهم مرتكزات سياسة التطوير الإداري والاقتصادي في سورية

- التركيز على التخطيط التنموي
- التوجه نحو اللامركزية وتفعيل دور السلطات المحلية
- تطوير وإصلاح النظام القضائي ومكافحة الفساد
- تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية
- توسيع فرص الاستثمار والأخذ بمبدأ الإدارة الاقتصادية للمؤسسات
- تبسيط الإجراءات والارتقاء بمستوى الخدمات المؤسسية
- التوسع باستخدام التقانات الحديثة في الإدارة والإنتاج
- إصلاح القطاع الصناعي العام
- إصلاح المالية العامة للدولة
- توسيع دائرة التشاركية وترسيخ مبدأ الشفافية وبناء الثقة في الحكومة

# الأبعاد المختلفة لإصلاح الإدارة العامة

## البعد التشريعي

تعديل القوانين

استصدار قوانين  
جديدة

دراسة أثر  
التشريعات

## البعد المؤسسي

إعادة الهيكلة

تبسيط  
الإجراءات

إدخال التقانات  
الحديثة

## البعد البشري

الثقافة  
والتوعية

التأهيل  
والتدريب

التشاركية

## مُحاور إصلاح الإدارة العامة المقررة

في الخطة الخمسية العاشرة 2006 - 2010

- سن وتطبيق قانون جديد للإدارة العامة
- تفعيل دور الرقابة الداخلية في الجهات العامة
- وضع نظام للسلوك التنظيمي للعاملين
- تطوير هيكلية الرواتب والأجور والتعويضات
- التدريب وبناء القدرات لموظفي الإدارة العامة
- إحداث بنية للوظيفة العامة (الخدمة المدنية)
- إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية

المحاور الرئيسية لمبادرة الإدارة الرشيدة

في خدمة التنمية في الدول العربية

محور تقديم الخدمات العامة

محور إدارة الأموال العامة

محور الحكومة الإلكترونية

محور الخدمة المدنية والنزاهة

محور دور الإعلام والمجتمع الأهلي

محور تطوير دور القضاء

شهدت سورية خلال الأعوام الخمسة المنصرمة تطوراً كبيراً وهاماً في مجال تطوير وتنظيم العمل الحكومي وتحديث التشريعات والأنظمة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والإداري في مختلف المحاور.

## محور تقديم الخدمات العامة - الشراكة بين الخاص والعام -

التشاركية بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، وتوسيع فرص الاستثمار والأخذ بمبدأ الإدارة الاقتصادية للمؤسسات، من خلال تعديل وتحديث القوانين واستصدار التشريعات اللازمة لترسيخ هذه الخطوة

## محور إدارة الأموال العامة

تطوير التشريعات والسياسات الضريبية والجمركية  
وتحديث أنظمة العقود وإصلاح المالية العامة للدولة

## محور الحكومة الإلكترونية وتبسيط المعاملات الإدارية

تنظيم قطاع الاتصالات وتطوير البنى التحتية والتوسع في استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة الحكومية، واستصدار التشريعات اللازمة للتمكن من المضي قدماً في مشروع الحكومة الإلكترونية

## محور الخدمة المدنية والنزاهة

تطوير القوانين والأنظمة الوظيفية ومكافحة الفساد،  
والتوجه نحو اللامركزية وتفعيل دور السلطات المحلية من  
خلال تبسيط الإجراءات والارتقاء بمستوى الخدمات  
المؤسسية

## محور دور الإعلام والمجتمع الأهلي

تطوير السياسات الإعلامية وتحديث قانوني الإعلام  
والمطبوعات وتفعيل دور الإعلام الخاص وتوسيع دائرة  
التشاركية

## محور تطوير دور القضاء

تطوير التشريعات بما يسهم في تفعيل دور القضاء  
وإصلاح النظام القضائي ومحاربة الفساد

## بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية

2007	2006	2005	المؤشر
1270	1193	1135	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار ل.س.)
% 35	% 35.7	% 36.6	إسهام القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي
% 65	% 64.3	% 63.4	إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
متوقع → 370	330	310	قيمة الاستثمارات (مليار ل.س.)
متوقع → %29.2	% 27.7	% 27.3	نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي
6543 8	62971 \$ 1259	61384 \$ 1227	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)
\$ 1308 % 6.5	% 5.1	% 4.5	معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي

# تقييم موضوعي لمشروع المبادرة

## نقاط القوة

- حضور اللقاءات المختلفة وتبادل الأفكار بين المشاركين
- الاطلاع على التجارب الناجحة والدروس المستفادة لدى الدول الأخرى
- توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات في المحاور المختلفة للمبادرة
- التمكن من تقدير درجة التقدم في الإصلاح في كل بلد نسبة للبلدان الأخرى

# تقييم موضوعي لمشروع المبادرة

## نقاط الضعف

- ازدواجية في تنظيم الاجتماعات وضبابية المتابعة والإشراف الفني للمشروع
- عدم توجيه دعوات لمحوري تطوير القضاء ودور المجتمع الأهلي والإعلام
- اقتصار اللقاءات بشكل أساسي على عرض الحالات الوطنية لكل بلد مشارك
- غياب فرق العمل المشتركة وضعف الاستفادة من التجارب الناجحة
- عدم تقديم خبرات ضمن إطار مشروع المبادرة
- كانت الاستفادة من المبادرة بشكل أساسي من قبل الدول التي ترأست المحاور

## نتطلع خلال الفترة المتبقية لمشروع المبادرة إلى:

- تفعيل العلاقات بين كافة الدول المشاركة على المستوى الثنائي و متعدد الأطراف وتشكيل فرق عمل مشتركة لمشاريع محددة
- تبادل الخبرات العربية في مجال الإصلاح على صعيد محاور المبادرة
- تفعيل أكبر دور كل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تقديم الخبرات العالمية
- تدريب الكوادر الوطنية التي تعمل على تطبيق برامج الإصلاح في سورية والتعاون مع الدول العربية في بناء القدرات وذلك بتمويل من المبادرة